التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد العام 2011

ا. د قاسم محمد عبيد [*] الباحث : مرتضى نعيم كاظم[**]

ملخص البحث:

يتناول البحث الموسوم بـ(التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد عام 2011) التنافس الامريكي الروسي كمثال للتنافس الدولي كون هاتين الدولتين تؤثران في أسواق الطاقة العالمية، فالولايات المتحدة الامريكية الدولة الاولى في استهلاك الطاقة (النفط والغاز)، وروسيا الاتحادية تمثل الدولة الاولى بإنتاج هاتين المادتين. ومن هنا بدأ التنافس للسيطرة على مشاريع نقل الطاقة فالولايات المتحدة وحلفائها الغربيين يحاولون زعزعة روسيا عن موقف المتسيد على اسواق الطاقة من خلال تشجيع قيام بعض المشاريع التي ستزيح روسيا عن مكانتها بالمقابل تعمل روسيا جاهدة للبقاء على مكانتها تلك. ان ذلك التنافس لم يقتصر على الفواعل الدوليين انما هناك فواعل اقليميين يستغلان عمقهما التاريخي والجغرافي للتأثير في اسواق الطاقة العالمية لغايات سياسية واقتصادية، ومن هنا فقد تناولنا في هذا البحث الذي قسمناه

(*) . كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

(**) وزارة النفط.

الى: ثلاثة محاور والتي كانت كالاتي: الاول وفيه التنافس الامريكي – الروسي كمثال للتنافس الدولي، والثاني وفيه التنافس التركي – الايراني كمثال للتنافس الاقليمي، اما المحور الثالث فتناولنا فيه المشاهد المستقبلية للتنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة والذي تم تقسيمه الى ثلاثة مشاهد محتملة لذلك التنافس، ثم لنختم بحثنا هذا ببيان اهمية منطقة الشرق الاوسط طاقوياً.

ABSTRACT

Boils our search this in a statement international competition on projects transfer energy sources (Oil and Gas) in the middle then one of the most important areas of focus of these sources , as well as on the geographical position outstanding which people to be to compete international overheating between a major companies international . Hence addressed to hobo future for that competition , which was the competition, which was the three prospects possible

المقدمة

أخذ اقليم الشرق الاوسط مكانة محورية في اهتمامات القوى الدولية المتنافسة على المصالح والنفوذ والمكانة، لخصائصه الجيوستراتيجية، فهو من اكثر المناطق اهمية للمصالح الحيوية لهذه القوى، لتأثير موقعه الجغرافي وموارده على نمط التوازنات الجيوستراتيجية في هيكل توازن القوى الدولية غير المستقر، لذا فقد تحولت منطقة الشرق الأوسط ميداناً للتنافس الدولي.

ومن هنا فقد نشطت القوى الدولية الرئيسة للسيطرة على تلك المنطقة الحيوية، والتي ترى ان لها مصالح إستراتيجية في تلك المنطقة يجب عليها حمايتها وأول تلك المصالح مصادر الطاقة (النفط والغاز) التي تسيطر عليها وتتحكم بتدفقها وان القوى الدولية المتنافسة تدرك جيداً مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط وبالتالي فقد سعت لضمان تدفق الامدادات النفطية من تلك المنطقة ، لكن اختلاف المصالح لتلك القوى أدى الى حالة من التنافس الشديد عليها فالدور الأمريكي يقابله ادوار لقوى دولية : الاتحاد الاوربي، وروسيا الاتحادية والصين، إذ تسعى اوروبا من اجل اقامة

منظومة لنقل الموارد الطاقوية عبر تركيا وشرق المتوسط من خلال الشراكة المتوسطية التي تضم دول الاتحاد الاوربي المتوسطية، والدول العربية في حوض المتوسط واسرائيل، وتركيا، وقبرص لتحييد الضغوط التي قد تُمارس عليها في هذا المجال . أما الصين فقد تبنت موقف المراقب المتابع لتطورات التنافس في الشرق الأوسط وحركة المتغيرات فيه، فهي قوة اقتصادية تستثمر الفرص وتعمل على تأمين حصولها على موارد الطاقة والاسواق لإدامة نموها الاقتصادي، أما روسيا فإنها لا ترضى بتخطي مصالحها ونفوذها في الشرق الاوسط من قبل اي قوة كبرى فهي تحاول المحافظة على دورها كمنتج للنفط والغاز. ومن هنا فالشرق الاوسط من أكثر الأقاليم الجيوستراتيجية تأثيراً على المصالح الحيوية للقوى الدولية.

لقد تجسد التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط من خلال دعم مشاريع نقل الطاقة في مناطق معينة من قبل دول كبرى، الهدف الاساس من هذا الدعم هو منع دولة ما من الهيمنة وخنق دول الاستهلاك النفطي وبالتالي حصول تلك الدولة على تنازلات من قبل الدول المستهلكة، وسنتطرق في بحثنا هذا لنموذجين من التنافس على مشاريع نقل الطاقة أحدهما دولي والأخر إقليمي، هما: التنافس الامريكي الروسي، والتنافس الإيراني التركي كنماذج مختارة، تحديداً بعد عام (2011) لأن تلك المنطقة تعرضت للعديد من التغييرات، أبرزها ثورات ما يسمى بـ(الربيع العربي) التي استدعت تدخلاً دولياً ألقى بظلاله على كافة القطاعات في منطقة الشرق الأوسط ومن أبرز تلك القطاعات قطاع نقل الطاقة (النفط والغاز) خاصة أنابيب نقل تلك الطاقة، ومن ثم تطرقنا إلى الأفاق المستقبلية المحتملة لذلك التنافس.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه تطرق الى بيان الكيفية التي تتنافس فيها القوى الدولية على منطقة الشرق الاوسط في قطاع الطاقة، لاسيما في قطاع نقل الطاقة عِبرَ الأنابيب، ومن ثم بيان اهم أفاق التنافس على مشاريع نقل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تنافس القوى الدولية والإقليمية على مشاريع نقل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، ولأجل ذلك سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما ابرز القوى الدولية المتنافسة على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط.

2- ما ابرز القوى الإقليمية المتنافسة على مسارات نقل الطاقة في الشرق الاوسط.

3- ما الأفاق المستقبلية للتنافس على مسارات نقل الطاقة في الشرق الاوسط.

ثالثا: فرضية البحث:

تُعد منطقة الشرق الأوسط منطقة محورية في التفكير الاستراتيجي للقوى الدولية والاقليمية المتنافسة للحصول على مصادر الطاقة (النفط والغاز)، من خلال اعتمادها أساليب عديدة أهمها: دعم مشاريع نقل الطاقة في تلك المنطقة على حساب مشاريع أخرى، ومن هنا بدأت المنافسة ما بين تلك القوى للهيمنة على تلك المنطقة حاضرا ومستقبلاً.

رابعاً: حدود البحث:

1- الحدود الزمانية: كان الحد الزماني للبحث العام (2011) لأن منطقة الشرق الأوسط مرت بأحداث سياسية نتج عنها تغيير بعض الأنظمة السياسية في الكثير من الدول التي تمر من خلالها مسارات نقل الطاقة وذلك أنعكس على طبيعة التنافس الدولي والاقليمي على مسارات نقل الطاقة.

2- الحدود المكانية: أختص بحثنا هذا بمنطقة الشرق الأوسط وبيان نماذج للتنافس ما بين الدول المتنافسة سواء على المستويين : الدولي والاقليمي ، إذ اقتصرت الدراسة على التنافس الأمريكي – الروسي كأنموذج للتنافس الدولي ، والتنافس التركي – الايراني كأنموذج للتنافس الاقليمي .

خامساً : مناهج البحث :

اعتمد الباحث للوصول الى غايته على ثلاث مباحث، وهي: (المنهج التاريخي) والذي يعتمد على فهم الماضي وبالتالي سيقوم بتحليل الاحداث المعاصرة، و(المنهج التحليلي) الذي يقوم على التحليل العلمي والتفسير المنطقي لموضوع الدراسة ومتغيراته، و(المنهج الاستشرافي) الذي يتم من خلاله رسم الرؤية المستقبلية لمستقبل التنافس على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط.

سادساً : هيكلية البحث :

أن طبيعة البحث اقتضت تقسيمه الى ثلاثة محاور، فضلاً على المقدمة والخاتمة . فقد تناولنا في المحور الاول التنافس الدولي (الامريكي– الروسي) على مسارات نقل الطاقة في الشرق الاوسط أولاً: التنافس الامريكي– الروسي، في حين استعرضنا في المحور الثاني التنافس الاقليمي (التركي – الايراني) على مسارات نقل الطاقة أما المحور الثالث فقد خصص للبحث في الآفاق المستقبلية للتنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط

اولا :التنافس الدولي (الامريكي – الروسي)على مسارات نقل الطاقة

إن النفط والغاز لهما تأثير في السياسة الدولية ، وان العالم بحاجة مستمرة لهاتين المادتين الأساسيتين، وقد دخلت دول جديدة إلى حقل التنافس على مصادر الطاقة وتنوعت اساليب السيطرة على تلك المصادر ولم يقتصر التنافس في السيطرة على المنابع كما كان سابقا، وإنما تعداها الى حماية طرق الإمدادات، وأيضا تنويع المصادر، وقد بدى ذلك واضحاً من خلال سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تكون موجودة وبقوة في التفاعلات الدولية بمنطقة الشرق الأوسط كما هو الحال في وجودها بمناطق الطاقة الأخرى: كمنطقة أفريقيا، وان إستراتيجية الوجود الأمريكي تلك ترمي إلى الحد من النفوذ والتطلعات على منافستها في الزعامة، وخاصة (الصين وروسيا)، ومن ثم فإنها تنظر إلى مناطق النفط والغاز من المناطق المصيرية التي أكد فيها صناع القرار السياسي والمستشارين ومراكز الدراسات الإستراتيجية على ضرورة

السيطرة عليها، ومنها: منطقة الشرق الأوسط، وبالذات مشاريع نقل الطاقة في تلك المنطقة.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد يقود العالم على المستويات كافة ، ظهرت قوى عدة تحاول إعادة التوازن لذلك النظام، واحد تلك القوى التي ظهرت وأخذت مكانة الاتحاد السوفيتي (السابق) هي: جمهورية روسيا الاتحادية، وكانت هنالك العديد من مناطق التنافس، والتي من أهمها هو: التنافس في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في سورية، كونها تمثل نقطة تلاقي وتنافس إقليمي ودولي ، وقد تأثرت وأثرت في ذلك التنافس، وان ما يسمى بـ(ثورات الربيع العربي) زادت من أهمية سوريا، إذ شكلت تلك الأزمة حالة استقطاب إقليمي ودولي، إذ ما علمنا: إن التطورات في الأزمة أدت إلى تحولات مهمة في ميزان القوى الدولية، حيث انقسمت تلك القوى ما بين مؤيد ومعارض لبقاء الرئيس السوري (بشار الأسد)، فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تحاول إسقاط نظام (بشار الأسد) ، أما روسيا وحليفتها إيران وحزب الله فيؤيدون بقاء نظام الرئيس (بشار الأسد). إن ذلك الأمر أدى إلى ظهور (تنافس أمريكي – روسي) جديد على سورية ، وان ذلك التنافس يحمل في طياته تحقيق المصالح لكلا الطرفين ومن ثم فان أهداف (الثورة) التي خرج من اجلها الشعب السوري أهملت .[١]

إن موقع سورية الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط لا يقل عن أهميتها الاقتصادية، فقد حمل التنافس الأمريكي– الروسي تجاه الأزمة السورية أبعاد اقتصادية، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الحفاظ على امن الطاقة، وإبعاد روسيا عن مكانتها كدولة متسيدة على سوق الطاقة، وطرق إمدادها[2]، ولغرض دراسة الأبعاد الاقتصادية في جانبها الطاقوي سنتطرق إلى الابعاد الطاقوية الامريكية والروسية في الشرق الاوسط .

1- الأبعاد الطاقوية الأمريكية :

تُعدّ الطاقة مرتكزاً استراتيجيا في المعادلات الدولية المعاصرة ، فهي سلعة دولية لا يمكن مقارنتها بسلعة أخرى في القيمة الاقتصادية، وهي أيضا مصدر قوة اقتصادية للمجتمعات الصناعية، ومن ذلك يبرز حرص الدول على تأمين تلك الموارد من الطاقة، وتحييدها عن التهديدات، وان الإستراتيجية الأمريكية المتبعة بعد نهاية الحرب الباردة، تكمن في السيطرة على موارد الطاقة لوقف تحركات روسيا للتحرك باتجاه تلك المناطق والسيطرة عليها، وان المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين، وصناع القرار يعّدون إن أي اقتراب من مصادر الطاقة هو بمثابة تهديد للولايات المتحدة الأمريكية[٥].

إن الرؤيا الأمريكية للطاقة هي من تحرك القوة العسكرية، وتدعم الميزانيات، وأيضا تُسير السياسات، ومن ثم فهي تُعدّ عامل قوة، فالتحركات الأمريكية تهدف إلى: الوجود المباشر والمكثف أو التحكم بالمناطق الحيوية من العالم لتضمن أمنها الطاقوي، وما محاولتها لبسط السيطرة على ثروات بحر قزوين إلا خطوة لضبط التوازن الاستراتيجي، وخنق روسيا. إن نظرة إلى التحركات الأمريكية بعد احتلالها للعراق في العام (2003)، ما هي إلا خطوة باتجاه السيطرة على القوس النفطي، والذي يبدأ طرفه الشمالي في آسيا الوسطى وبحر قزوين ليكتمل ذلك القوس طرفه الجنوبي في منطقة الخليج العربي ، إذ كانت تخطط لتحقيق أهدافها تلك عن طريق فرض عقوبات على إيران وسورية، ودعم الخلافات اللبنانية الداخلية[٤] .

ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تكتفي بالعقوبات على سورية، وإنما وضعتها في أولى إستراتيجيتها ، فقد خططت بعد احتلال العراق عام (2003) لاجتياح سورية بعد أن أصبحت سورية ممرا رئيساً لمرور أنابيب النفط والغاز من مناطق إنتاجه في العراق والجزيرة العربية إلى دول أوربا. إن من أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الجيوبولتيكية تكمن في: مساعدة حلفائها لامتلاك صناعة الطاقة، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي، وذلك لكي تتمكن تلك الدول من التحرك خارج أي نفوذ روسي محتمل ، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على أن يتم بناء خطوط أنابيب تمر تحت بحر قزوين لتنقل النفط والغاز عِبَرَ كازاخستان وتركماستان وأذربيجان، ومنها:

إلى جورجيا وتركيا لكي تتجنب المرور عِبَرَ كل من: روسيا وإيران، وهي بذلك تضمن سلامة تلك الأنابيب من أي قوة معادية[5]، وذلك التحرك الأمريكي جاء ردا على مطالبة روسيا في العام (2010)، بضرورة إشراك الجميع، ومنهم: إيران في مفاوضات ممرات الطاقة، وعدم استجابة روسيا للمطالبات بخصوص إخراج قواتها من جورجيا وأذربيجان، وذلك الموقف الروسي مَردهُ يعود إلى قلق الكرملين من مستقبل الموارد النفطية والصراع المحموم الذي يجري عليها، واحتمالية محاصرتها بعد الخطط التي تروم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيون للسيطرة على مناطق وجود النفط والغاز في بحر قزوين، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك مراراً وتكراراً، ان تلك المنطقة هي منطقة حيوية لها، وفي المقابل، فان روسيا الاتحادية تعدّ تلك المنطقة مهمة لها[٩].

إن الإستراتيجية التي تم اعتمادها لم تقتصر على نفط وغاز بحر قزوين فحسب، بل اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ضرب المشروع الروسي ومحاصرتها، فقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية حليفتها قطر، والتي تمثل الدولة رقم (2) في إنتاج الغاز بتقنياته المتقدمة شجعتها على إنشاء خط لنقل الغاز القطري بخط أنابيب من قطر مرورا بالسعودية، ومنها: إلى الأردن لينتهي في سوريا، وليلتقي بخط الغاز المصري، ومنه إلى تركيا، وذلك المشروع وضع سورية ونظامها قبالة خيارين، هما: الأول/ أن توافق سورية على العرض (القطري – السعودي – التركي)، أما الخيار الآخر/ فهو الرفض والوقوف مع حلفائها الروسيين والإيرانيين، وان تلك المعادلة تبين الأهمية السورية لممرات الغاز ، وان الحكومة السورية اختارت عقد اتفاق لإنشاء خط غاز من بحر قزوين مرورا بالعراق وسوريا لينتهي بلبنان في سواحلها على البحر الأبيض المتوسط[١٧].

إن الحكومة السورية اعتمدت سياسة البحار الأربعة، والتي ستحول سورية إلى مركز تجاري وسط البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين والخليج العربي ، وبذلك ستكون نقطة توصيل لدول الاتحاد الأوربي مع دول الخليج العربي

وغرب آسيا ،فقد استغلت سورية موقعها المتميز لتوقع مع الحكومتين العراقية والايرانية في العام (2011)، اتفاقية لنقل الغاز الإيراني عِبَرَ العراق إلى سورية بتكلفة قدرها (10) مليارات دولار، حيث يبدأ ذلك الخط من ميناء (عسلوية) الإيراني إلى سورية ، وهناك خط آخر يتم إنشاءه من إيران لينقل الغاز عِبَرَ العراق ثم إلى دمشق، ومنها: إلى لبنان . عبر البحر الابيض المتوسط ليصل الى اوربا. إن الاكتشافات التي ظهرت في منطقة (قارة) قرب الحدود اللبنانية بالقرب من قاعدة (طرطوس) الروسية قابلتها اكتشافات غازية إسرائيلية في حقل (لفياتان) الإسرائيلي تلك الاكتشافات حفزت روح التنافس بينهما على تصدير الغاز إلى أوربا[٥] .

إن سورية، وعلى حين فجأة رأت نفسها حلقة للتجاذبات الدولية والإقليمية في خلافات حادة وعميقة ما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وان سورية اختارت أن تكون ضمن الفلك الروسي ومجاله الحيوي، وهي تعلم جيدا: إن موقعها مؤثر في امن الطاقة وطرق العبور والإمداد، إن سورية بموقفها الرافض للمشروع القطري عرقلت الخطط لنقل الطاقة من إسرائيل وقطر إلى تركيا وأوروبا عِبَرَ أراضيها، وان الرسالة المتوخاة من الرفض السوري تكمن في انه لا استقرار سياسي أو اقتصادي في المنطقة من دونها وفي ظل دعمها لمحور (المقاومة) ضد إسرائيل. تحاول سورية أن تستفيد من روسيا التي تحاول السيطرة على امن الطاقة الأوربي، وتعمل روسيا على منع قيام أي مشروع يقلل من هيمنتها على أوربا في مجال الإمداد بالغاز الروسي، والذي تستعمله روسيا كسلاح لابتزاز أوروبا، وان الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا تعي: إن مسألة الطاقة تمثل سلاح اقتصادي يفوق تأثيره أضخم الأسلحة العسكرية في الدول المتقدمة . إن الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ امن الطاقة لديها امراً بالغ الأهمية، لأنها إن استطاعت تامين إمدادات الطاقة، وهي تمكنت من تحقيق أمرين في غاية الأهمية، هما[٦].

أ – الحفاظ على امن الموارد الطاقوية لها ولحلفائها الأوربيين .

٢- إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بان سيطرتها على منابع النفط سيبسط يدها على الدول الكبرى التي تحاول منافستها، وخاصة الصين وروسيا ،

ولذلك فهي تسعى بكل ما لديها من إمكانات لانّ تسيطر على أسواق الطاقة ولكي تكون قادرة على ضرب اقتصاد روسيا في أي وقت تشاء ، إذ تمتلك روسيا كميات كبيرة من النفط والغاز ومن ثم فان أي انخفاض في الأسعار . سيؤدي إلى الأثر السلبي على الاقتصاد الروسي

2- الأبعاد الطاقوية الروسية :

إن أهمية سورية الاقتصادية كبيرة للعديد من دول العالم، وبالذات لروسيا التي تُعدّ حليفاً استراتيجياً لسورية وقد تجسد ذلك الحلف بوقوف روسيا مع النظام السوري بعد أزمة العام (2011)، والى يومنا هذا، والهدف منها يكمن في: ضمان إمدادات الطاقة الروسية، والهيمنة على خطوط تلك الإمدادات، فالعقيدة العسكرية التي وقع عليها الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في العام (2000)، تقتضي أن وظائف القوات الروسية تتضمن: إيجاد شروط لأمن النشاط الاقتصادي، وحماية مصالح روسيا القومية في البحار والرصيف أو الجرف القاري وأعالي البحار .[٥]

إن الطاقة وملفها يُعدّ الأساس لعلاقات روسيا الاتحادية في الخارج، وإن ملف الطاقة وأمنها يُعدّ أساس الأمن القومي لروسيا بجميع مفاهيمه، إذا ما عرفنا: إن روسيا تمتلك (35%) من احتياط العالم الغازي، وهي بذلك تُعدّ المُصدر الأول للغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوربي الذي جعل من النفط والغاز عصب الحياة للاقتصاد الروسي، فقد جهزت روسيا دول الاتحاد الأوربي بالغاز الطبيعي بنسبة (25%) ، أي ما نسبته (60%) من صادراتها الغازية، وان روسيا تتربع على المركز الثاني بعد السعودية في الاحتياطات النفطية. ومع الحاجة الماسة للغاز الروسي، إلا أن دول الاتحاد الاوربي تسعى إلى التخلص من ذلك الاعتماد أو على الأقل تقليله لكي تحرر نفسها من التهديدات الروسية بقطع الإمدادات الطاقوية في حال قيام أي صراع مع روسيا''، أو حينما يقع نزاع في شرق أوربا يتسبب بقطع إمدادات الغاز إلى غرب أوربا''.

يُعدّ الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة النظيفة، وهو مهم جداً لتلك الدول للسبب السابق نفسه، وأيضا لرخص ثمنه، إذ ما علمنا: إن دول أوربا ملتزمة باتفاقية

الحفاظ على البيئة، وان التزام أوربا بتلك الاتفاقية وفي ظل انخفاض الاحتياطات النفطية على مستوى العالم تحاول دول الاتحاد الأوربي، على الرغم من اعتمادها على الغاز الروسي، والذي يُعدّ أهم مصدر غازي عن طريق شركة غاز (بروم) الروسية العملاقة إن تخلص من ذلك الاعتماد بتنويع مصادرها، وفي الحقيقة لا تخفي تلك الدول مخاوفها من الأفكار الروسية[٢].

ومما تقدم فان روسيا استثمرت ورقة الغاز الطبيعي للتأثير في الساحة الدولية، وهي عن طريق تلك الورقة تحاول العودة إلى المكانة السابقة للاتحاد السوفيتي الذي تفكك مطلع التسعينيات. غير إن تلك السياسة الطاقوية المعتمدة من روسيا زادت من نفوذها في أوربا . لكن درجتها اقل في الأسواق الأمريكية ، وبما أن النفط والغاز ليست مجرد سلع تجارية. ولكن موارد إستراتيجية وجيوبولتيكية ، فقد أثارت تلك السلعتان مخاوف كلا من: الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي من استعمال روسيا لهاتين السلعتين كسلاح سياسي ، وقد تأكدت تلك المخاوف بعد الأزمة الأوكرانية– الروسية، إذ قامت روسيا بإغلاق الغاز الروسي إلى أوكرانيا في العام (2006)، والعام (2007)، عن بيلا روسيا، وإغلاق روسيا أنبوب الغاز (دروبا)، وبذلك قطعت إمدادات الغاز إلى ثلاث دول أوربية، وهي: (بولندا، وألمانيا، ولتوانيا). فقد عملت روسيا على إنشاء خطوط أنابيب جديدة لكي تعزز من مكانتها في أسواق الطاقة الأوربية ، فبدأت بإنشاء خطوط غاز شمال أوربا وجنوبها وتلك الخطوط[٣].

١- خط السيل الجنوبي : (North Stream) انطلق ذلك الخط في العام 2007 ، وهو مشروع مشترك ما بين شركة (أيني) الايطالية، وشركة (غاز بروم) الروسية ، حيث يقوم ذلك الخط بنقل الغاز من روسيا إلى دول جنوب أوربا ووسطها عبر البحر الأسود وبلغاريا، إذ يبلغ طول ذلك الخط (900.) كيلو متر، وفيما تبلغ طاقته التصديرية (63) مليار متر مكعب/سنة

٢- خط السيل الشمالي : تم افتتاحه في العام(2011) ، وجهتهُ الى المانيا مباشرة ماراً ببحر البلطيق ، إذ يبلغ طول ذلك الخط (1224) كيلومتر ،

وهو عبارة عن : أنبوبين ، تبلغ طاقة الواحد منهما (27،5) مليار متر مكعب سنوياً ، إن ذلك الانبوب يغذي البلدان الأوربية الأتية : (تشيكا ، بولندا ، فرنسا ، بريطانيا ، بلجيكا ، هولندا ، الدنمارك) .

إن الأزمة الأوكرانية – الروسية خلقت توترا في العلاقة ما بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين ، حيث تدخلت روسيا في أوكرانيا عسكريا ومن ثم واجه ذلك التدخل الروسي رفضا من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الأمر الذي حدا بروسيا بالتلويح بعدة خيارات في تلك المواجهة، ومنها: إيقاف التصدير للغاز الروسي لأوروبا. إن تلك المواقف الروسية زادت من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين، ومن ثم حاولت أوربا إيجاد طرق إمداد أخرى لكي تتخلص من الضغط الروسي، ومن ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لإيجاد مصادر جديدة للطاقة، فكانت الخطة تقضي بإيجاد أنبوبي غاز: الأول/ إلى أوروبا، والذي سمي بخط (نابوكو)، والآخر/ مشروع الغاز القطري[14]. والذي سنفصل القول على أساس الآتي :

أولاً : خط نابوكو :

إن ذلك المشروع هو: مشروع شراكة ابرم ما بين تركيا وبلغاريا والمجر ورومانيا والنمسا، وتم التوقيع على ذلك المشروع في العام (2002)، وبعد مدة انضمت ألمانيا لتلك الاتفاقية في العام (2008) . حيث يبدأ ذلك الخط من كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان ، ليمتد من جهة الغرب في قاع بحر قزوين وصولاً لأذربيجان، ومن هناك إلى جورجيا وصولاً الى تركيا ، ليواصل امتداده إلى بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا ، ولينتهي في محطات تجميع وتوزيع . إن الهدف من إنشاء ذلك الخط تكمن في :الرغبة بتنوع إمدادات الغاز لأوربا من حقول منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى للتخلص من المرور عِبَرَ روسيا أو من مناطق نفوذ شركة غاز (بروم) الروسية، [15] والتي توصف بأنها: وزارة الخارجية الروسية .

وإن إنشاء ذلك الخط أعطى دفعة لإيران المتحالفة مع روسيا الاتحادية لتوقع اتفاق بموجبه يتم نقل الغاز لسوريا عِبَرَ أراضي العراق في العام (2011). وان ذلك المشروع يعطي لسوريا أهمية إستراتيجية، لأنها تصبح نقطة تجميع للغاز، وأيضا منطقة إنتاج تضافراً مع اكتشافات الغاز في لبنان . إذا ما عرفنا إن ذلك الاتفاق الاستراتيجي سيفتح آفاق جغرافية لأول مرة من إيران والعراق وسوريا فلبنان ، ذلك الأمر يفسر حجم التنافس على سورية ، وان السيطرة على حقول وموارد الغاز الطبيعي ، وخطوط نقله والممرات بات من معايير قوة الدول في عالمنا الحاضر ، وذلك الأمر يفسر حماية ودعم روسيا الاتحادية لنظام الرئيس (بشار الأسد) في أزمة سورية[١٦] .

إن فحوى الرؤيا الإستراتيجية الروسية تتمثل بالبقاء بوضع المتسيد في حقل الطاقة ، وأيضا العمل على منع أي منافسة لها من الكبار، فهي تدرك جيدا، إن الإمساك بقطاع الطاقة يعني: تحقيق مكانة عالمية في ظل التحولات بالنظام الدولي , وكان مقررا العمل بخط (نابوكو) في العام 2011 أو العام 2012 ، ثم تم تأجيله إلى العام (2014) ، وبعدها اجل إلى العام 2017 . إذا ما عرفنا: إن جميع المؤشرات تذهب باتجاه حسم التسابق لصالح روسيا[١٧] .

ثانياً : مشروع الغاز القطري :

إن الهدف من إنشاء ذلك الأنبوب هو: لمد الغاز القطري عِبَرَ السعودية ، ومن هناك إلى الأردن ليدخل الأراضي السورية، ومنها: إلى تركيا ، وفي تركيا يلتقي مع خط (نابوكو) ليصلا إلى أوروبا ، وقد وقفت روسيا ضد ذلك المشروع بشدة ، إذ ما علمنا : إن الأسباب لذلك الرفض تكمن في إن قطر تملك ثالث احتياط غازي على مستوى العالم، إذ يقدر الاحتياط بـ(885) تريليون متر مكعب حسب الإحصاءات التي نشرتها شركة (بريتش بتروليوم)لعام 2014 . وقد تخشى روسيا زعزعة مكانتها في الهيمنة على أسواق الطاقة الأوربية إذا ما نفذ ذلك المشروع ، وذلك من شأنه ان يحرم روسيا من ورقة إستراتيجية واقتصادية تلعب بها لتحقق مكانة متقدمة على المستوى العالمي[١٨] .

إن روسيا ترمي عن طريق دعمها لنظام الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى تحقيق مكاسب طويلة المدى، من أهمها: قطع طريق الخط الغازي القطري المزمع إنشاءه، وأيضا منع المنافع الاقتصادية التي قد تأتي لتركيا عن طريق مرور خط الغاز في أراضيها إلى أوروبا ، وان روسيا تطمح للاتفاق مع إيران لإيصال الغاز الإيراني إلى أوربا عبر سورية، وان الضامن لذلك الاتفاق هو: بقاء نظام (بشار الأسد) في السلطة . ثم إن إستراتيجية روسيا تتوافق مع المحاولات الإيرانية لطرح نفسها كبديل موثوق لروسيا وكمجهز للغاز لأوربا منذ اندلا ع أزمة أوكرانيا[19] .إذا ما عرفنا: إن روسيا تعي تماماً في حال سيطرتها على سواحل سورية ستكون في صدارة العالم ، فهي تدرك: إن جزء من التنافس على سورية هو: لتأمين خطوط نقل النفط والغاز من منطقة الخليج العربي باتجاه البحر الأبيض المتوسط ، ومن هناك إلى أوربا في محاولة لدول الخليج وحلفائهم الأمريكيين والأوربيين للتخلص من التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز .

إن سورية باتت ضحية للصراع والتنافس على مسارات أنابيب النفط والغاز ، وإن الهدف الحقيقي لدفاع روسيا عن النظام السوري يكمن في عرقلة مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدف إلى: إبعاد روسيا من خنق أوروبا عن طريق تحكمها بإمدادات الطاقة ، وتوفير البديل من الغاز القطري عبر تركيا، ولكون سورية في حالة اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ستكون معبر مهم لموارد الطاقة .[٢٠]

ثانياً : التنافس الاقليمي (التركي – الإيراني)على مسارات نقل الطاقة

تُعد كل من تركيا وايران قطبان رئيسان في النظام الإقليمي الشرق أوسطي ، وكلا القطبان يستندان إلى الموقع الاستراتيجي، وثرواتهما الطبيعية فضلاً على الأحداث في تلك المنطقة جعلت منهما قوتين مفصليتين في المنطقة ، وان الكثير من العوامل التي أثرت بالسلب أو الإيجاب هي من تحدد سلبية أو ايجابية تلك المنافسة بينهما .[٢١]

إن العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها من دول الشرق كانت وما تزال وستبقى دول مهمة ، ونقطة تصارع وتنافس للقوى الإقليمية أو الدولية وذلك ما نراه واضحا في التنافس التركي– الإيراني على العراق وتلك الدول ، لذلك سنتناول في مطلبنا هذا

التنافس التركي– الإيراني على الطاقة ومشاريع نقل تلك الطاقة في منطقة الشرق الأوسط . فقد شكل العامل الاقتصادي ومازال عنصراً مؤثراً في صناعة القرار السياسي الخارجي ، إذ يمثل ذلك العنصر أهمية كبيرة، لأنه يُعدّ عصب تحرك أي دولة واستقرارها الداخلي، ودافع لنشاطها الخارجي ، وقد لوحظ ازدياد أهمية ذلك العامل بعد الحرب الباردة، وانتشار الاعتماد المتبادل والانفتاح والتكامل الاقتصادي[22]. وذلك العامل ترك أثراً في كل من: تركيا وإيران على قراراتهما وعلاقتهما بباقي بلدان العالم في الجوار الجغرافي أو على المستوى العالمي ، إذ إن الاهتمام العالمي تركز في مناطق دون سواها حسب غنى تلك المنطقة بالموارد الطاقوية ، وان المتتبع لأوضاع بعض المناطق، وما تشهده من حالة عدم استقرار وازدياد النزاعات فيها هو نابع من غناها بالطاقة ، ومن ثم فان أي حالة عدم استقرار داخلي أو إقليمي سيمس امن إمدادات الطاقة ،وذلك يُعدّ تهديداً للأمن والسلم الدوليين ، وان التنافس الدولي للوصول إلى مناطق الإنتاج والاحتياط، وإيصالها إلى أسواق العالم له تأثيرات سلبية وايجابية في الصراعات الداخلية أو الإقليمية ، ومن ذلك يمكننا القول: بان السيطرة والاستحواذ على الطاقة يُعدّ المحور الأساس في الصراعات الإستراتيجية بمناطق وجود مصادر تلك الطاقة وهي، أي تلك المناطق تشكل تلك الموارد أساس حيوي في تعاملاتها وعلاقاتها الخارجية[23] .

لقد احتلت الدول العربية ومنطقة آسيا وبحر قزوين موقعاً استراتيجياً في قلب العالم، فمع الطبيعة الصحراوية إلا إن تلك المنطقة تزخر بالمواد والثروات المهمة، والتي أغلاها وأهمها: (النفط والغاز) ، إذ موجود في منطقة الشرق الأوسط اكبر احتياط نفطي في العالم ، ولاسيما في دول الخليج العربي وذلك يفسر: مدى الاهتمام العالمي بتلك المنطقة التي أصبحت محط أطماع القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[24].

غير إن قضية نقل موارد الطاقة، وخاصة (النفط والغاز) تُعدّ مسألة مركزية في جغرافية (الطاقة السياسية)، وان عملية نقل تلك الموارد تُعدّ مشكلة حقيقية، لان

مستوى التكاليف الاقتصادية والحسابات السياسية تحتاج إلى أن تسير خطوط أنابيب لنقل تلك الموارد وتلك الخطوط ومشاريعها تحتاج إلى استقرار في العلاقات سواء أكانت على مستوى الإقليم أم على المستوى العالمي ما بين مختلف الأطراف فضلا على التداخل في الحسابات الإستراتيجية، واختلاف وتضارب المصالح بين دول الإنتاج والاستهلاك ودول المرور ، وان تلك العملية المتشابكة والمعقدة تحتاج إلى ذلك الاستقرار. لكن يمكن أن نلحظ عدم توفر ذلك الشرط ، وان المشكلة والمعضلة الأساسية تكمن في: إيجاد ممرات نفطية آمنة بعيدا عن ابتزاز دولة معينة لدول الإنتاج أو الاستهلاك[٢٥] .

لذلك فان روسيا الاتحادية تحاول، وبكل وسائلها المتوفرة أن تعرقل قيام أي مشاريع من شأنها أن تؤثر في دورها بسوق الطاقة العالمية ، وذلك دعى إلى دفع الجمهوريات الإسلامية إلى البحث عن خيارات أخرى ، إذ ما علمنا: إن تلك المشاريع أدخلت منطقة الشرق الأوسط في صراع جيو– سياسي بشأن النفط والغاز ومصادر الطاقة، وقد أطلق على ذلك تسمية (حروب الأنابيب)[26]. وسنتناول التنافس التركي – الإيراني وفق الآتي :

1- تركيا ومسارات نقل الطاقة :

يُعدّ ملف الطاقة ومشاريعها من العوامل المهمة في علاقة تركيا الخارجية، إذ تتزايد حاجة تركيا إلى الطاقة بصورة مضطردة، فقد زادت حاجتها في عقد التسعينيات من القرن الماضي بمعدل (10%) لكل عام ، وزادت بالضعف خلال القرن الحالي، حيث وصلت في العام 2010 إلى (22) مليون طن / عام ، ونظرا لتلك الحاجة ، فان تركيا تحاول إيجاد واستبقاء إمدادات الطاقة، ولاسيما تلك التي يمكن الاعتماد عليها من بحر قزوين ، وذلك يُعدّ منطقة غنية بمصادر الطاقة، وخاصة (النفط والغاز)[٢٧] .

إن القيادة التركية تدرك: إن عليها معالجة طلب البلاد المتزايد للطاقة، وتحقيق مكاسب اقتصادية، وأيضا تعزيز مكانتها الإستراتيجية في منطقة الشرق

الأوسط، ولدى حلفائها الغربيين، وان أهم مشروع لنقل الطاقة هو: خط أنابيب (باكو– جيهان)، فهو مشروع بالغ الأهمية على عدة مستويات: (سياسية، اقتصادية، إستراتيجية)، فمن الناحية السياسية فان إنشاء ذلك الأنبوب جعل من تركيا محط اهتمام من دول أوروبا، لأنه سيربط جنوب القوقاز واسيا الوسطى بتركيا، ومن هناك إلى البحر الأبيض المتوسط وصولا إلى أوربا ، وذلك المشروع يُعدّ آمن، لان المضائق البحرية التركية كانت تشكل عقبة في عملية التنقل للسفن النفطية الغربية . أما من الناحية الاقتصادية/ فقد ساعدت خطوط الأنابيب، وبسبب كلفة النقل القليلة إلى أن تحصل تركيا على نفط خام بسعر منخفض جدا، وأيضا: إن الشركات التركية تستثمر في ذلك المشروع مما يعني: زيادة الأرباح، وتوفير فرص عمل كثيرة ومن ثم توسع عمل القطاع الخاص . أما على المستوى الاستراتيجي، فان ذلك المشروع سيكون جسرا ما بين الشرق والغرب، وان ذلك المشروع سيكون بداية لمشاريع خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي عن طريقها إلى دول العالم، وان تركيا وعن طريق موقعها الجيو– استراتيجي يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في نقل النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك الأمر سيعزز من نفوذ تركيا في منطقة الشرق الأوسط ومناطق آسيا الوسطى والقوقاز ، وذلك الأمر سيعزز مكانة تركيا التي تستخدم ذلك الملف: كورقة رابحة وضاغطة على أوربا[٥٤] .

إذا ما عرفنا : إن هنالك خطين لنقل النفط الخام عبر تركيا ، وأنبوب قيد الانجاز ما بين البحر الأسود والبحر المتوسط ، والتي تبلغ قدرته التصميمية (55) مليون طن سنويا ، وأيضا (5) أنابيب تنقل الغاز الطبيعي، و(3) أنابيب قيد الانجاز لنقل الغاز قدرتها (64) مليار م ^{3} / عام وهي تُعدّ من أهم خطوط النقل التي تمر عبر تركيا . إن تركيا تحتل موقع القلب لدى الاتحاد الأوروبي، وان الاتحاد الأوروبي رسم لتركيا دورا يكسر الاحتكار الروسي لخطوط الأنابيب في منطقة جنوب القوقاز واسيا الوسطى، وذلك الدور التركي أعطاها دبلوماسية جديدة يمكن تسميتها بـ(دبلوماسية الطاقة)، إن المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أدى إلى تدعيم وجود تركيا في المنطقة لتكون على أهبة الاستعداد لإنشاء مشاريع ومسارات

نقل وتصدير مصادر الطاقة، حيث تُعدّ تركيا منطقة مركزية في حوض المتوسط، ليس لحجم الاستهلاك المتزايد من مصادر الطاقة فحسب، بل لأنها تُعدّ دولة عبور للطاقة ما بين البلدان العربية وروسيا وبلدان بحر قزوين من جهة، وأوربا من جهة أخرى[٢٩].

2 - إيران ومسارات نقل الطاقة :

لقد احتلت إيران ونفطها أهمية إستراتيجية كبيرة في العلاقات الاقتصادية والمالية والسياسية ، فهي بموقعها المتميز في وسط اكبر مناطق الطاقة، وهي: منطقة الخليج والعراق ومنطقة بحر قزوين جعلها همزة وصل ما بين هاتين المنطقتين، إذ تملك إيران احتياطي نفطي يقدر بـ(160) مليار برميل حسب ما نشرته الحكومة الإيرانية، و(26) تريليون/ م ^{3} احتياط غازي ، لذلك فقد احتلت إيران المرتبة الثانية على مستوى العالم حسب تلك الاحتياطات المعلنة ، وان إيران وموقعها واحتياطاتها وسياستها جعل منها محط اهتمام العالم[٣٠] .

إن نسبة إيران إلى نسبة العالم اجمع في احتياطي النفط تبلغ (10%) من المخزون العالمي، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة من ناحية الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية ، وترتيبها الثاني ما بين إقليم دول الشرق الأوسط ، إذ تملك (15%) من احتياطات الغاز على مستوى العالم ، لذلك فهي تُعدّ دولة أساسية وفاعلة في منظومة الدول المصدرة للنفط، ولا يمكن رسم سياسة تلك المنظمة من دون حضور إيران في مشهد رسم تلك السياسة[٣١] .

فما تملكه إيران من احتياطات نفطية وغازية شكل عامل ضغط على المجتمع الدولي في مرحلة تسعينيات القرن الماضي، إذ كانت إيران تحرص على استخدام سلاح النفط للخروج من عزلتها، وأيضا لترميم علاقاتها الخارجية. فقد وقعت عدة عقود نفطية مع الصين وروسيا، الأمر الذي جنبها الاستجابة للضغوط الأمريكية، كما استخدمت سلاح النفط لتنفذ إستراتيجية خاصة لها مع الدول العربية ، وكذلك وقعت عقود مع كل من: سوريا ولبنان، كما أبرمت اتفاقاً نفطياً مع تركيا والهند، واستخدمت النفط كعربون مصالحة مع دول كانت علاقتها بهم متوترة، مثل: باكستان وأرمينيا، إذ مكن

موقع إيران الاستراتيجي، وإشرافها على مضيق هرمز من السيطرة على مرور ثلث الإنتاج النفطي العالمي الذي يمر عبر مضيق هرمز، والذي تقدر نسبته بـ(35%) من النفط المصدر، وان أي تهديد لإيران سيؤدي إلى قطع تلك الكمية، ومن ثم سيتعرض العالم إلى هزة وأزمة اقتصادية أسوأ من أزمة العام (2008)، حيث تُعد إيران شريكا مهما للاتحاد الأوروبي في قضايا الاقتصاد ، إذ تستورد أوروبا ما نسبته (10%) من حاجاتها النفطية من إيران ، وتلك النسبة لا يمكن تعويضها بسهولة إذا ما تعرضت إيران لعقوبات تطال قطاعها النفطي ، حيث تعد إيران انسب مسار لأنبوب الغاز القطري، ومنطقة قزوين إلى أوربا ، فهو يُعدّ اقصر مساراً واقل تكلفة اقتصادية . فقد أعلنت شركات عالمية عن رغبتها باستثمار خط أنابيب غاز ونفط من بحر قزوين إلى أوربا عبر إيران على الرغم من معارضة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك الأمر[٣٢] .

حيث تمتلك إيران مرافئ على سواحل الخليج العربي الشمالية، تمكنها من أن تكون حلقة وصل لبقية الدول التي ليس لديها منفذ بحري لدول آسيا الوسطى والقوقاز، إذ إن تلك الدول حبيسة، وليست لديها أي منفذ على إيران سوى جورجيا، وان موقع إيران الاستراتيجي ذلك مكنها من أن تكون المنفذ الوحيد لدول آسيا الوسطى والقوقاز، إذ إن إيران هي من تدمج تلك الدول بالنظام الاقتصادي العالمي[٣٣] .

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز ، إذ الكميات الإنتاجية التي تزداد . فضلاً على احتياطاتها الهائلة من النفط والغاز ، إذا ما عرفنا: إن إيران تُعدّ إحدى دول الشرق الأوسط النفطية ، إذ تحتل إيران المرتبة الأولى في إنتاج الغاز على مستوى الشرق الأوسط، وتأتي بعدها كل من: قطر، وتليها السعودية. إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران كان لها تأثير في امن الطاقة ، وقد عبرت وزارة الخارجية الإيرانية عن ذلك ببيان في العام 2012 إذ قالت وزارة الخارجية الإيرانية: إن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي بمواقفها تلك، وعقوباتهما على الجمهورية الإسلامية يهددان امن الطاقة العالمي، واستقرار أسواق النفط، وعلى تلك الدول إن تتحمل المسئولية بأكملها لما سيحدث من تلك

الإجراءات. إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ينتابها قلق من الدور الإيراني بإثارة عدم الاستقرار في موارد الطاقة وأسواق الطاقة، نظرا لما تملكه من احتياطات هائلة، وأيضا موقعا استراتيجيا متميزا، وان القدرة الإيرانية نابعة من استطاعتها إيقاف إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز ، ومن ثم تعطيل إمدادات النفط والغاز من دول الخليج العربي، وذلك التخوف الأمريكي مرده يرجع إلى أن إيران لا تخفي نياتها بإغلاق المضيق إذا ما تعرضت لأي عدوان من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[٣٤].

إن إيران تُعدّ حاضرة في الملفات الإقليمية، وخاصة ملفات الشرق الأوسط، فهي حاضرة وموجودة بقوة في العراق وسوريا ولبنان واليمن ، ولا تخفي تركيا طموحاتها بلعب دور مؤثر في تلك المنطقة الحيوية من العالم، فهي حاضرة وبقوة عن طريق دورها في سوريا والعراق، وهي تحاول أن يكون لها دور اكبر في المستقبل بباقي دول الشرق الأوسط ، إذ ما علمنا: إن كل من: إيران وتركيا يسعيان إلى تامين الإمدادات عبر أراضيهما، نظرا للأهمية الكبرى التي يحظى بها ذلك الموضوع وأهميته الإستراتيجية والاقتصادية، حيث العائدات والموارد المتأتية عِبَرَ مرور تلك الموارد ، فقد قامت كلتا الدولتين بتوقيع اتفاقيات دولية وإقليمية، وقد قامت الدولتان باستمالة طرف دولي فاعل للحصول على مقبولية دولية ، إذا ما عرفنا: إن نقطة الارتكاز التي تعول عليها كل من: تركيا وإيران تكمن في : النفط وتامين وصوله ، لذلك يمكننا القول بان التنافس على النفوذ بالشرق الأوسط، والرغبة في التمدد الإقليمي يبدو منهجا مستمرا للعلاقات التركية – الإيرانية ، وان الحقب التاريخية التي مرت بها العلاقات ما بين تركيا وإيران وان شهدت تقاربا إلا إنها لم تشهد أو تصل إلى تحالف ثنائي ما بين البلدين الجارين[٣٥].

إن الحضور الفاعل لكلا الطرفين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، والعراق بوجه خاص بات جليا، فقد تعددت الأدوار التركية والإيرانية في ذلك البلد والمنطقة، وما تواجهه من صعوبات وتحديات .وان استمرار الدورين: التركي والإيراني، وتطور تلك الأدوار في المستقبل مناط بالعوامل الحاكمة له، والضغوط التي

تواجهه، وكيفية التعامل معها ومعالجتها . إن لتركيا دوافع كثيرة أجبرتها على أن تلعب دورا إقليميا بعد أن جوبهت بالصد من دول الاتحاد الأوربي، حيث لم توافق تلك الدول على انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة ، والنقاط التي أشرت عليها تلك الدول من ملف حقوق الإنسان، وبعض قضايا الاقتصاد وصراعها مع اليونان بشأن جزيرة قبرص[36] .

إن تلك العوامل اجتمعت مما أعطت دافعا لتركيا للاتجاه صوب منطقة الشرق الأوسط . فعلى المستوى العراقي تعمل على تكثيف تحركاتها، نظرا لعّد العراق ذو أولوية للسياسة التركية ، وأيضا للإستراتيجية الأمريكية ، فالقيادة التركية تعمل على بناء مصالح بعيدة المدى، مثل فتح منافذ لتصدير النفط والغاز العراقي إلى أوروبا عِبَرَ الأراضي التركية ، وتوسطها لحل مشكلة كركوك بما يضمن مصالح الأقلية التركمانية، والعمل على كبح جماح التمدد الكردي في العراق الذي عثر له على أرضية مشجعة بعد سقوط النظام السابق في العام 2003[37] .

لا يقتصر التباين والاختلاف في المصالح ما بين تركيا وإيران على الملف الاقتصادي بفرعه الطاقوي، وإنما بالتعاطي السياسي مع ملفات منطقة الشرق الأوسط والعالم ، ولاسيما دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وان تركيا تتعاطى مع الغرب من دون أن تكون بلدا غربيا . إذ تعدّ علاقة تركيا بمنطقة الشرق الأوسط علاقة هدف بأداة ، أي بمعنى أنها تستغل البُعد الديني والجغرافي والتاريخي لتستحضرها من اجل تحقيق أهدافها و مصالحها ، وذلك عن طريق ما تتبناه من إستراتيجية في المحيط الإقليمي[38].

إذ ما علمنا: إن الاختلاف ما بين المشروع الإقليمي الذي تطرحه تركيا يختلف عن المشروع الإقليمي الإيراني ، إذ يقوم المشروع التركي على اقتراح نظام إقليمي أكثر قبولا قد يبدو أكثر مقبولية لمعظم بلدان المنطقة على خلاف المشروع الإقليمي الإيراني الذي يحظى بمقبولية محدودة .إن التنافس التركي الإيراني على المستويات كافة ، ومنها: الملف الطاقوي، إذ يسعى الطرفان لإثبات قدرتهما لدول العالم والمنطقة: بأنهما الأقدر على التأثير في ذلك المجال مستغلتان موقعهما

الاستراتيجي المؤثر، وكذلك عمقهما التاريخي لدول الشرق الأوسط ، ومن ثم فانه لا يمكن لدول العالم أن تهمل دورهما [٣٧] .

ثالثا: الآفاق المستقبلية للتنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط :

سنحاول دراسة مستقبل التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط ، من خلال ثلاثة محاور مستقبلية للتنافس على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط، هي: البحث عن البدائل، والتفاهم الدولي على مسارات نقل الطاقة، واستمرار التنافس .

أولاً: البحث عن البدائل :

إن أسواق الطاقة تشهد تزايداً كبيراً في مستويات الطلب العالمي على(النفط، والغاز) وتلك أدت إلى تنافس شديد ما بين دول الاستهلاك التقليدية للطاقة: كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا ومستهلكين جُدد، والتي تسمى بـ(الاقتصاديات الصاعدة)، والتي من أهمها: الهند والصين، واللتان سجلتا حضورا قويا في منطقة الشرق الأوسط، وعلى مختلف المستويات والأصعدة، لاسيما في مجال الطاقة: (النفط، والغاز)، إن دخول الصين كدولة منافسة، وبقوة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، وسعيها الدؤوب من اجل الحصول على عقود واستثمارات في شتى مجالات الصناعة النفطية المتمثلة بـ(الحفر والإنتاج والتكرير والنقل) . فقد كانت الصين موجودة في مناطق الإنتاج الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط واستثمرت شركاتها في السعودية بمنطقة الربع الخالي ، ومناطق شرق المتوسط وإيران وصولاً إلى الجزيرة العربية وفي العراق ، فضلاً على العديد من الدول الأخرى نهجت المنهج الصيني نفسه للحصول على موارد الطاقة ، ومن تلك الدول: (كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، جنوب أفريقيا ، الهند) ، إذ استطاعت الهند من إبرام عقد مع سلطنة عُمان لغرض إيصال الغاز العُماني إلى الهند عن طريق ذلك الأنبوب ،

والذي يبلغ طوله (1100) كيلو متر، وبقدرة استيعابية تبلغ (20) مليار متر مكعب سنويا[٥٠] .

إن جميع دول الاستهلاك النفطي والغازي تحاول بناء علاقات متميزة مع بلدان الإنتاج الطاقوي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك للاستفادة من ميزتها النوعية، والمتمثلة بكونها شبيهة بمفتاح عبور ما بين المنتجين والمستهلكين للطاقة ،حيث إن موقعها الجغرافي يتوسط مختلف أسواق العرض والطلب، وإمكاناتها النوعية في مجال النقل تلك المنطقة تشكل دولها عُقدا مرورية لعبور الأنابيب المخصصة لنقل الطاقة، والتي أهم تلك الدول هي: (سوريا ، تركيا ، مصر ، إيران ، العراق)، إذ ما علمنا: إن تشابك المصالح التي تخدم كل من دول الشرق الأوسط ودول الاستهلاك التقليدية والصاعدة تُحتم العمل على المزيد من الاكتشافات:(النفطية، والغازية) ، والمزيد من خطوط وأنابيب النقل ، وان التطورات التي حصلت بعد أحداث (الربيع العربي) في منطقة الشرق الأوسط ، التي أفضت إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي والأمني لبلدان تلك المنطقة . إذا ما عرفنا: إن التنافس كان على أشده ما بين دول الإقليم ودول الاستهلاك العالمي، ومن ثم ، فان أحداث سوريا لن تسمح لها أن تكون ممراً آمناً لمرور الطاقة عبر أراضيها إلى أوربا أو تركيا استناداً إلى مصالحها وتحالفاتها مع روسيا ، ومنطقة الخليج تعاني التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز إذا ما تعرضت لأي هجوم أو تهديد لمصالحها ، وان الغاز القطري لا يمكنه الوصول إلى تركيا، ومن هناك إلى أوربا بفعل الرفض السوري لمرور الأنبوب القطري عِبَرَ أراضيها[٥١] .

ولابد من إيجاد بديل تتفق عليه دول العالم ، وذلك البديل تمر عن طريقه أنابيب نقل الطاقة، والذي يحظى بقبول مختلف الأطراف الإقليمية والدولية ، ويكاد أن يكون ذلك البديل هو: العراق، فهو يمتاز بالكثير من المؤهلات الإستراتيجية التي تدعم مرور أنابيب نقل الطاقة عِبَرَ أراضيه، وذلك الدور منوط بالاستقرارين: السياسي والأمني، فضلاً على الإدراك لصانعي القرار السياسي عن طريق توظيف موقع العراق الاستراتيجي[٥٢].

فلو طرح العراق نفسه كبلد مرور للإنتاج النفطي السعودي إلى أوروبا بعد المرور بتركيا ، وأيضا لمرور الإنتاج الغازي الإيراني إلى سوريا ولبنان، ومن هناك إلى أوروبا ، وأيضا منطقة لمرور الغاز القطري إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا ، إذا ما عرفنا: إن العراق وما يحتله من موقع استراتيجي يؤهله أن يلعب دور البديل الناجح، وممر طاقوي ، وذلك سيؤدي به إلى تحسين علاقاته بمختلف الأطراف، ومن ثم فانه سيمثل نقطة تلاقي لتلك المصالح، الأمر الذي سيدفع دول الجوار الإقليمي ودول العالم على العمل من اجل استقراره على وفق نظرية: (الأمن المتبادل)، ومن ثم فان العراق سيمثل البديل المؤهل لمرور أنابيب الطاقة عبر أراضيه إلى دول الاستهلاك العالمي الكبرى .

ثانياً: التفاهم الدولي على مسارات نقل الطاقة :

إن العالم المتقدم يجب عليه السيطرة والتغلب الُإعاقات لكي يتجاوز مرحلة التنافس على مصادر الطاقة في جميع مناطق وجودها بالرغم من وصول التنافس إلى حد قد يتحول فيه إلى صراعات مسلحة ومحاربة وإسقاط أنظمة كما حدث مع العراق ، إلا انه هنالك بعض المؤشرات لبعض التوجهات لإستعمال نماذج طاقوية مختلفة عن التي تتنافس عليها الدول، ولاسيما الكبرى في جميع مناطق المعالم عموما، ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا . إن الندرة في الموارد، وصعوبة إيجادها قد تعطي دافعا لتطوير تقنيات حديثة لتحقق الاستقرار في المستقبل ، إن الغاز الطبيعي عُدّ البديل والوريث للنفط، والانتقال إلى عصر طاقة جديد، والذي أصبح شبه حتمي بعد التطور الذي حصل في الصناعات الغازية، واستخدام التقنيات المتطورة، والتي بإمكانها أن تحول الغاز إلى سائل، والذي بدوره سيحل محل النواتج التقطيرية الوسطية ، إذ إن الغاز يُعدّ من المصادر الطاقوية النظيفة، وهو أنقى من النفط بمرتين عند احتراقه ، وان الإحصائيات الرسمية تؤكد على زيادة الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة (50%) خلال (25)عاماً القادمة . إن منطقة الشرق الأوسط تُعدّ منطقة غنية بالغاز الطبيعي، حيث تُعدّ إيران وقطر والمملكة العربية السعودية والعراق مناطق مهيأة بشكل لا بأس به لتؤدي دوراً بارزاً في نقل الطاقة ، إلا إن هنالك عقبة رئيسة ، وهي إقناع المستثمرين لكي يدعموا مشاريع خطوط الأنابيب في تلك المناطق التي تعاني عدم الاستقرار

السياسي والأمني ، ومن المؤكد: انه يمكن لخطوط الأنابيب في تلك المناطق بالتحديد أن تؤدي دوراً ايجابياً في تخفيف حدة التوتر، وتعزيز التعاون ما بين الدول[43] .

إن الطلب العالمي على النفط والغاز يتزايد بوتيرة سريعة أكثر من العرض ، لذلك فان خطوط الأنابيب من الممكن أن تؤدي دوراً متزايداً في تعزيز الأمن الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط[44] .

إن المشهد الاحتمالي المتمثل بالتفاهمات على مسارات نقل الطاقة يقوم على فكرة مفادها: إن مستويات التنافس ما بين الدول الكبرى والدول الإقليمية تشهد تراجعا ملحوظا استنادا إلى جملة متغيرات في المستقبل المتوسط والقريب ، إذ تؤدي تلك المتغيرات إلى تراجع حدة التنافس ما بين تلك الدول وتراجعها بالسعي إلى تعزيز نفوذ طرف على حساب طرف آخر ، إن ذلك المشهد فيه من المتغيرات التي تعمل: كدافع للتفاهم على مسارات نقل الطاقة، والابتعاد عن التوترات، بسبب التنافس على ممرات وأنابيب نقل تلك الطاقة، وان من أهم تلك المسوغات والمتغيرات نذكر الآتي :

1- النفط الصخري: والذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلاله ، ومن ثم توفير كميات لا بأس بها، أي بمعنى: إن العرض سيفوق الطلب العالمي، وان أسعار (النفط، والغاز) ستنخفض ، مما يجعل عملية التنافس تلك تنحسر عن مستواها السابق، ومن ثم فان أفق التعاون ستزداد ما بين الدول الكبرى، وأيضا الدول الإقليمية .

2- إن التحالفات الإستراتيجية التي طرفاها الرئيسين، هما: الولايات المتحدة الأمريكية وطرفها الآخر روسيا الاتحادية وإيران وسوريا قد تصل إلى قناعة تامة: بان التفاهم على مسارات خطوط الأنابيب هو الصيغة المثلى لتلك القوى المتنافسة قد يطرح سؤال فحواه هل من الممكن تحقيق ذلك الأمر ، وان المداخل الحقيقية لذلك الاحتمال: إن التعاون مع كوريا الشمالية، وضبط تسلح باكستان وإيران والسعودية رغم انه معقد. لكنه أصبح ممكنا، ومن ثم فانه يكون أساسا للتفاهم على مسارات نقل الطاقة[45] .

٣- إن التطور التكنولوجي المترافق مع توفر بدائل موارد الطاقة، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والصين من شأنه تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ، وان تلك التكنولوجيا من شأنها تقليص آليات البحث والاكتشاف، والخوض في عمليات نقل الطاقة والحماية، وتوفير مستلزمات الأمن ، ومن ثم الانزلاق باتجاه المواجهات والتحالفات التي من شأنها زيادة وتيرة التنافس الدولي على مصادر الطاقة، ومنها: منطقة الشرق الأوسط، وبالذات على مشاريع نقل الطاقة في تلك المنطقة ، وان التطور التكنولوجي في عملية استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة لما تنطوي عليه عملية إستعمال تلك الطاقة من المحافظة على البيئة، ورخص تكلفة تلك الطاقة من شأنها تقليل الاعتماد على (النفط، والغاز)، ومن ثم سيقلص من حجم التنافس على مناطق ومصادر الطاقة التقليدية ، وفتح مجال التعاون فيما بين دول الإنتاج من جهة، ودول الاستهلاك من جهة أخرى [٤٦] .

٤- إن من يقود الحياة في الدول الكبرى هي: النخبة، وخاصة دول الاستهلاك الأعلى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند ودول الاتحاد الأوربي ،تلك النخبة تحاول أن تجعل من التعاون أساساً لحل المشكلات، ومن ثم فإنها أي تلك النخبة ستحاول أن تضغط باتجاه إيجاد تفاهمات دولية على مناطق التنافس المهمة في الإنتاج النفطي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط ، وتلك التفاهمات تشمل: خطوط الأنابيب [٤٧] .

٥- التقارب الروسي والتركي والإيراني، الذي بدأوا العمل معاً في الأزمة السورية ، إن ذلك التقارب لم يرق إلى مستوى اتفاق استراتيجي لكنه هيأ الأرضية المناسبة لتفاهمات اكبر، حيث تُعد كل من: إيران وروسيا، ومعهما قطر اكبر دول منتجة للطاقة، ولاسيما (الغاز الطبيعي)[48] ، والذي من شأن ذلك التقارب فيما بينهم، ومع دولة المرور تركيا أن يضع الأساس لاتفاقات وتفاهمات على مسارات نقل الطاقة إلى أوروبا، وغيرها من دول الاستهلاك:

(النفطي، والغازي)، فإذا ما تفاهمت تلك الدول، فان ذلك من شأنه أن يشجع دول الاتحاد الأوروبي، ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية على التفاهم مع دول الإنتاج ودول العبور على مشاريع نقل الطاقة .

ثالثاً : استمرار التنافس :

إن الطلب العالمي على (النفط، والغاز) في حالة زيادة مستمرة لأسباب كثيرة، من أهمها: زيادة عدد السكان، والثانية/ الدول النامية التي تحاول تحسين مستويات المعيشة فيها ، وثالثا/ الدول الصاعدة: كالصين والهند اللتان ستصلان إلى إضعاف ما تستوردانه في الوقت الحالي[49] . وعن طريق ما تشير إليه الدراسات فانه في المستقبل القريب والمتوسط لن تحدث تغييرات في خريطة التنافس والصراعات الإقليمية لمناطق تركز الطاقة في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والخليج العربي خصوصاً . إن تلك المنطقة الغنية بالنفط والغاز تكون آخر منطقة نضوب لهاتين المادتين ، وذلك يفسر وجود الولايات المتحدة الأمريكية بقواتها العسكرية بصورة مباشرة ، وما احتلال العراق للكويت إلا هو إيهام من الولايات المتحدة الأمريكية باجتياح الكويت، وما تبعه من حصار اقتصادي وعمليات عسكرية لإخراج القوات العسكرية العراقية من الكويت، ومن ثم فان قواتها ستبقى إلى ما لا نهاية في تلك المنطقة، وان أحداث 11/أيلول من العام 2001، كان سببها الرئيس هو الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، والسيطرة على مناطق تركز الطاقة[50].

إن الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين لم يخفوا اهتمامهم بمنطقة الشرق الأوسط فقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر): إن منطقة الخليج التابعة جيو– إستراتيجيا لمنطقة الشرق الأوسط هي منطقة نفوذ أمريكي، وهي تمثل الأمن القومي الأمريكي، ومن ثم فان ذلك يعطيها الحق في استخدام ما تراه مناسبا لحفظ أمنها القومي، ومنها: استخدام القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها ، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تخفي خشيتها من قيام بعض دول الجوار الجغرافي لمنطقة الخليج بالمساس بتلك المادة الحيوية، ولاسيما العراق أو إيران التي تطالب بإشراكها في النظام الجديد الذي

أنشائه مجلس التعاون الخليجي ، إذا ما عرفنا: إن الأسطول الأمريكي السادس كانت مهمته تكمن في: حماية ناقلات النفط الأمريكية التي تأتي من مضائق البحر الأبيض المتوسط، لذلك فان مهمة ذلك الأسطول هي: ضمان وصول الموارد الطاقوية إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر، حيث تعتقد الولايات المتحدة بان بعض دول الشرق الأوسط قد تعمد إلى إيقاف تصدير النفط في حالة تدهور الوضع الأمني بمنطقة الشرق الأوسط، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مواقفها في حرب الخليج الأولى إلى تحجيم القوة العسكرية الإيرانية والعراقية، وحتى بعد خروج العراق من تلك الحرب شجعته على استعراض قوته عن طريق اجتياح الكويت، ومن ثم أسست لمرحلة جديدة من التنافس في منطقة الشرق الأوسط [٥١] .

إذ تشير التقارير والتوقعات العالمية إلى إن الإنتاج العالمي للنفط ينخفض لأسباب عدة ، منها: انخفاض ذلك المورد/ أولا، وخوف دول الاستهلاك النفطي من نفاذ ذلك المورد، واستيراده بكميات كبيرة سيؤثر في نموها الاقتصادي/ ثانياً ، غير إن موضوع النفط يرتبط ارتباطا مباشرا بالعرض والطلب العالميين، إذ تشير معظم التوقعات إلى إن حجم الاستهلاك العالمي سيقفز من(78) مليون برميل يوميا إلى (110) مليون برميل في العام 2030 ، وان تلك الزيادة في حجم الاستهلاك سيقابلها انخفاض في الاحتياط لتلك المادة . إذ تشير جميع الدراسات إلى إن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي تستطيع أن تغطي الحاجات النفطية المتزايدة لدول العالم، حيث ستشهد قارة آسيا ازدياد في معدلات الاعتماد على الطاقة المستوردة، ولاسيما النفط، وان احداث 11 أيلول من العام 2001،خلفت آثار جسيمة ومتعاظمة في استقرار أسواق الطاقة، وان تزايد الطلب العالمي على النفط سيحفز الشركات لاستثمار المزيد من الاحتياطات لكي تضمن استمرار التدفق لإمدادات الطاقة، حيث تُعدّ منطقة الشرق الأوسط نقطة تنافس دولي مهمة، خاصة بعد ازدياد الطلب العالمي على الطاقة، وقلة الاحتياطات ، ومن ثم فان ذلك الأمر سيؤدي إلى حدة التنافس ما بين دول العالم على مشاريع الطاقة، وخاصة خطوط نقل الطاقة ، غير أن المخاطر والمصاعب التي تقف على طريق امن الطاقة وبأشكالها كافة باتت تهدد اقتصادات

العالم، لاسيما إمدادات النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط ، وان الحصول على (النفط، والغاز) أصبح قضية صراع وتنافس كبيرين ما بين احتكارات الشركات الرأسمالية الضخمة، ومن ثم فان ذلك التنافس بسبب الكثير من النزاعات والحروب من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على الساحة الدولية بشكل عام، وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص[٥٢] .

إذ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة ترتيب مناطق العالم المختلفة من باب (تدفق إمدادات النفط والغاز الطبيعي)، لذلك فان العدو الذي تحاربه الولايات المتحدة الأمريكية، والمسمى (الإرهاب)، هو بالحقيقة: خريطة رئيسة لمناطق الطاقة الحيوية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط . فاليوم من الممكن أن نرى تنافسا جديدا قبالة الشواطئ اللبنانية وشواطئ غزة مما يُنبأ عن بؤرة جديدة للتنافس اثر اكتشافات الغاز في تلك المنطقة، إذ إن (إسرائيل) تتجاهل أحقية لبنان بتلك الاكتشافات الغازية، لأنها واقعة ضمن مياهها الإقليمية، مما يعطي دفعا قويا للتنافس ما بين لبنان الممزق داخليا[٥٣]، و(إسرائيل) التي يقف خلفها اغلب دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

فقد قدم نائب الرئيس (ديك تشيني) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش) تقريراً الى الرئيس سمي بـ(الإستراتيجية الوطنية للطاقة)، إذ قال بتقريره في العام (2020) ، تكون دول الخليج والعراق مساهمة بـ(45%) إلى (67%) من العرض العالمي للنفط الخام، وتلك المنطقة تُعدّ منطقة إستراتيجية ومهمة للولايات المتحدة الأمريكية لكن تلك المنطقة معرضة للحروب والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي .إن أهم مشكلة تواجه بلدان الشرق الأوسط تكمن في ما خلفه الاستعمار، تلك المشكلات أما داخل الدولة أو مشكلات حدودية ، إذ ما علمنا: إن التحولات البنيوية في أنماط الطلب والعرض مع التغييرات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط في بعض البلدان، مثل: (سوريا، واليمن، والعراق)، كما إن عدم الاستقرار السياسي في كل من: (الكويت، والبحرين) سيؤثر في أسعار النفط وفي ثقة الشركات المستثمرة وفي امن الطاقة ما بين البلدان المستهلكة[٥٤] .

إن احتمالية المواجهة ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ستؤجل الاستثمارات في مجال مشاريع الطاقة ومشاريع خطوط أنابيب نقل الطاقة، ومن ثم فإنها ستضع تلك المشاريع على الهامش ، فضلا على احتمالية حدوث اضطرابات سياسية في منطقة الخليج العربي قد يدفع المستثمرين للعدول عن الاستثمار في تلك المنطقة ، وذلك سيعني : انخفاض الإنتاجية ، ومن ثم ستكون العواقب وخيمة على قطاع الطاقة[٥٥] .

إذاً مشهد استمرار التنافس يقوم على فكرة أساسية هي: إن مستويات التنافس ما بين دول العالم على منطقة الشرق الأوسط ستستمر وقد تتصاعد أكثر من المستوى الحالي، وان المتغيرات الأساسية والثانوية ستفرض نفسها على الأطراف الدولية المتنافسة، ومن ثم ستدفع تلك الدول الى زيادة جهودها بزيادة النفوذ في تلك المنطقة الحيوية والمركزية للطاقة في العالم ، حيث تسعى روسيا، وبكل ما لديها من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري بالظهور كقوة عظمى ولن تسمح لأحد بالتأثير في مكانتها بسوق الطاقة العالمي، كما إنها لن تقبل بقيام مشاريع جديدة حالية أو مستقبلية لنقل الطاقة إلى مناطق نفوذها، وخاصة أوروبا، والتي تحاول روسيا ابتزازها عن طريق إمداداتها الطاقوية مستغلة حاجة دول أوربا لتلك الموارد . أما الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفتها الدولة القائد للنظام العالمي، فهي تريد أن تبقى محافظة على عناصر القوة لديها ، ومن ثم فأنها ستقوم بدعم الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية في بلدان الوجود النفطي والغازي لان تلك الحروب من شأنها أن تشل الاقتصاد النفطي، إلا إنها تُعدّ أداة سياسية أمريكية لكي تحافظ على تلك الثروات ، ولكي تضمن عدم وصول الشركات المنافسة لها. إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بتأجيج الصراعات والحروب له غايات أخرى، منها: تنشيط شركات النفط الأمريكية، وتجارة السلاح[٥٦] .

لذلك فان الحروب لم تتوقف منذ العام (2003) ، حيث بدأت ملامح التوتر بالزيادة في منطقة الشرق الأوسط بعد غزو العراق حتى انفجرت حرب أخرى بلبنان في العام (2006)، وأيضا وجود احتمالات لحرب ما بين إيران ودول الخليج ، فضلا على

أزمات سياسية في تركيا بعد حادثة الانقلاب الفاشل، والهجمات المسلحة في تركيا ما الموجود في شمال العراق (P K K) بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني بمنطقة (جبال قنديل)، وأيضا احتمالية الحرب ما بين سوريا وإسرائيل، وأزمة المياه ما بين مصر وإثيوبيا .إن إشعال الحروب في دول العالم هي: أسلوب أمريكي للسيطرة على تلك البلدان، ولتنشيط شركاتها. ولكن القضية الأهم هي: الاستحواذ على الثروات النفطية لبلدان منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فان (كلاوزفيتز) قد أشار إلى إن الحرب هي: استمرار للسياسة[٥٧] .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل إن التنافس الدولي المحتدم على منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يتحول إلى حرب أو حروب إقليمية للسيطرة على مناطق تركز الطاقة، وكذلك للسيطرة على الموارد النفسية الموجودة في تلك المنطقة ؟

وللإجابة عن ذلك السؤال لابد من معرفة العوامل التي تؤجج ذلك التنافس، والذي قد يتطور إلى حروب، هي[٥٨] :

١- النفوذ الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك الدول هي: (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، روسيا الاتحادية ، الصين، وروسيا)، وان نفوذ تلك الدول هو من يؤجج الأوضاع في بلدان تلك المنطقة الحيوية ، فإذا ما تغلغلت أكثر، وتنافست فمن المحتمل أن يتحول ذلك التنافس إلى حروب .

٢- التحكم والسيطرة على احتياطات نفط وغاز الشرق الأوسط :

إن السبب الرئيس للتدخل في شئون دول الشرق الأوسط هو: لاستغلال مواردها النفطية الهائلة فلولا وجود تلك الثروة لزالت تلك التدخلات .

٣- إن الحروب التي مرت بها دول الشرق الأوسط، ومنها : حرب الخليج الأولى ما بين العراق وإيران ، وحرب الخليج الثانية بعد احتلال العراق للكويت، والعلاقات المتوترة ما بين بعض دول الخليج وإيران أدى إلى زيادة تسلح تلك الدول بشكل رهيب، وذلك أدى الى زيادة كبيرة في مبيعات الأسلحة إلى دول تلك المنطقة، مما يهدد ذلك امن تلك المناطق ومصادر النفط والغاز فيها. إن

صنع السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يصب في مصلحة الدول العظمى، لأنه لن يوفر الأهداف والمصالح لتلك الدول، فالمهم لتلك الدول، ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية استمرار الصراعات، وتحويلها قدر الإمكان إلى حروب.[٥٩]

ومن ذلك يتضح السبب في عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالسلام في دول منطقة الشرق الأوسط هو: للمحافظة على سيادة الدولار: كعملة قيادية للاقتصاد العالمي ،وأيضا هي تحاول إعادة تدوير أموال النفط لتكسب أرباح صناعة النفط، ونقله من منطقة الشرق الأوسط ، وان الصراع السوري الجاري، والذي لا يمكن التكهن بمستقبله، والذي تحول من حرب داخلية إلى حرب إقليمية ودولية دخلت فيه روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بقوة، وبصورة علنية تحاول كل منهما الحفاظ على مصالحهما في سوريا والمنطقة ، فروسيا ترى في إسقاط نظام (بشار الأسد) تحجيم لدورها، وضرب لسيطرتها على مشاريع نقل الطاقة، إذ ترى الولايات المتحدة إن فرصة إبعاد الأسد عن الحكم في سوريا، والإتيان بحلفاء لها سيؤدي الى سيطرتها المطلقة على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط ، وتأمين مصالح وامن حليفتها إسرائيل .

إذا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف دول الشرق الأوسطية القوية عن طريق بث روح التناحر والتنافس فيما بينها ، وتلك الدول المستهدفة هي: العراق ومصر والمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية وسوريا.[٦٠]

إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف عن طريق توسيع دوائر التنافس الى:

ضمان تامين وصول إمدادات الطاقة من تلك المنطقة، والسيطرة على جميع ما تبقى من مصادر (النفط، والغاز)، وبالذات خطوط نقل الطاقة التي تُعدّ الشريان الذي يجب أن يبقى تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وتقابلها بالوقت نفسه روسيا والصين وبعض الدول الصاعدة بنفس الهدف[٦١] :

ومن خلال ما تقدم نرى إن المشهد المرجح هو : مشهد استمرار التنافس ،

والسبب في ذلك يعود: لاحتياجات الدول المتنامية للطاقة، والزيادة الكبيرة في استهلاكها، والقضية الأخرى هي: إن الاكتشافات للنفط الصخري، وعلى الرغم من وجودها على أراضي اكبر دولتين مستهلكتين للطاقة، وهما: (الصين والولايات المتحدة

الأمريكية)، إلا إن كلفة استخراج ذلك المورد عالية جدا إذا ما قيست بالنفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط ، إذاً ومن المعطيات المتوفرة في الوقت الحالي، فإننا نرجح كفة ذلك المشهد ، فضلا على ذلك فالطاقة وظفت في استراتيجيات الدول الكبرى بِعدّها إحدى أدوات الهيمنة والسيطرة .

الخاتمة :

إن الطاقة الناضبة المتمثلة بـ(النفط، والغاز) تُعدّ سر نمو وتطور الدول، وان تلك الدول ستبقى بحاجة مستمرة لتلك الموارد لديمومة حياتها بتفاصيلها كافة ، إن هذه الثروات الطبيعية هي الممول للقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي لتهيمن على العالم، وان تلك الحاجة لدى الدول الكبرى أعطت أهمية كبيرة في رسم الصراعات الإقليمية، وزيادة التنافس على تلك المنطقة الحيوية والمهمة على مستوى العالم ، إن هاتين المادتين زادتا من هموم ومشكلات دول الشرق الأوسط ، إذ ما علمنا إن عملية إدخال تلك الدول في صراعات ومشكلات هو: لتجزئتها، ومن ثم سهولة السيطرة عليها، والاستحواذ على ثرواتها التي قل نظيرها في أي جزء من الأرض .

لقد اكتسب الشرق الأوسط أهمية كبيرة، نظراً لموقعه الجغرافي، فهو يقع في قلب العالم القديم ، وقد تنافست عليه القوى الكبرى لتسيطر على تلك الثروات الناضبة والمحددة بعمر زمني. إن العالم الحديث يحتاج إلى الموارد الطاقوية بشكل كبير، وهي، أي دول العالم الكبرى تسعى باتجاه الزعامة، وهي أيضا تحاول بلوغ قمة الهرم السياسي والاقتصادي، إذاً فهي تحتاج إلى الموارد الطاقوية، ولذلك فقد تنافست تلك الدول من اجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وتلك الدول، وعلى رأسها: الولايات المتحدة الأمريكية تسببت بالكثير من النزاعات المحلية والإقليمية من اجل حماية مصالحها رافعة شعار (امن الطاقة)، ولاسيما (النفط ، والغاز) فأصبحت القضية واقعة تقبلها العالم ، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شعار (امن الطاقة وحماية مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي) التدخل العسكري، ومعه السياسي في بلدان الوفرة النفطية بمنطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في بلدان الخليج العربي،

وان الوجود العسكري الأمريكي المباشر في منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي حولت تلك المناطق إلى مناطق تنافس وصل إلى حدود الصراع، وأيضا تحملت شعوب تلك المنطقة عبء الأنظمة السياسية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية .

إن ضخامة المخزونات والإنتاج في منطقة الخليج العربي خصوصا، ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام قد أفضى إلى زيادة حدة التنافس فيما بين الدول الكبرى على تلك المنطقة إذ تملك احتياط نفطي يصل إلى (70%) من احتياط العالم ، ومنها يخرج بحدود (30%) من إمدادات العالم النفطية، أما الغاز الطبيعي، وهو سلعة المستقبل، فتملك منطقة الشرق الأوسط احتياطاً يقدر بـ(38%) من نسبة احتياط العالم[٤٢] .

لقد خططت الولايات المتحدة الأمريكية وهي قائدة النظام العالمي لإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط من جديد لكي يسهل عليها السيطرة على ثروات تلك المناطق، فقد عمدت إلى إسقاط نظامي: (صدام) و(طالبان) في العراق وأفغانستان، ثم أدخلت بعض الحكام بِصِدَام مع شعوبهم، وأدخلت المنطقة بحالة من الفوضى ، ومن ذلك تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على أمنها ومصالحها عن طريق وجودها المباشر في مناطق تركز الطاقة لكي تؤمن مصادرها الطاقوية ، وان استمرار الصراع الداخلي في دول المنطقة من شأنه إن يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويعطيها المسوغ للتواجد في تلك المنطقة تحت شعار (تأمين مصادر الطاقة) .

المصادر والهوامش

١ عمار بهاء الدين ، مستقبل التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط : (دراسة في الابعاد الاقتصادية والسياسية) ، دار السنهوري ، بغداد ، 2016 ، ص 23 .

٢ نبيل سرور ، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 96 ، بيروت ، نيسان 2016 ،ص – ص 46 – 47 .

٣ احمد قنديل ، مستويات متعددة : التأثيرات المحتملة للازمة السورية ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 190، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ت الأول 2012 ، ص – ص 61 – 62 .

٤ جيا شيخ عمر الجاف ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية : العراق أنموذجاً ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2016 ، ص – ص 26 – 27 .

٥ مايكل كلير ، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2011 ، ص 97 .

٦ ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2013 , ص – ص 266 – 268 .

٧ ياسر عبد الحسين ، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية : الرهان الأميركي – الروسي في عالم متغير ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، بغداد ، 2016 ، ص 164 .

٨ : عبد الله جناحي ، الأزمة السورية وعلاقاتها بالنفط والغاز الطبيعي ، صحيفة الوسط البحرينية ، 3775 , 7 كانون الثاني / 2013 ، متاح على الموقع http : // www . a / wastat news . com

٩ عقيل سعيد محفوظ ، خط الصدع في مدارك وسياسات الأزمة السورية ، سلسلة دراسات سياسية ، مركز دمشق للأبحاث والدراسات " مداد " ، آب / 2016 ، ص 20 .

١٠ عاطف قصور عبد الحميد ، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2009 ، ص 79 .

١١ مايكل كلير ، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية ، مصدر سبق ذكره، ص 16 .

١٢ : فلورنس جوب ، تقرير بشأن أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة 7 أيار 2014 ، ص 2 متاح على الموقع http : // studies . Aljazeera . net

١٣ سليم كاطع علي ، اثر العامل الاقتصادي في تعزيز مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي ، نشرة قضايا سياسية ، العدد 2 ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2016 ، ص 42 .

١٤ أنابيب الغاز الطبيعي ، أدوات الصراع الخفي في الشرق الأوسط ، موقع إيوان 24 , 27 / 2 /2016 ، متاح على الموقع

15 المصدر نفسه .

16 وثيقة الأسبوع : صراع أنابيب الغاز .. الوجه الآخر للحرب في سوريا ، صحيفة الشروق التونسية ،4 تشرين الأول 2015 ، متاح على الموقع : www . atchourouk . com

17 نورهان الشيخ ، العلاقات الروسية – الاوروواطلسية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، تشرين الأول 2007 ، ص 53 .

18 احمد علو، أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية،صحيفة الجيش اللبناني،العدد 347, 2014، ص 2.

19 عثمان أبو غربية ، خريطة الغاز وامن الطاقة ، صحيفة العصمة ، العدد 8 ,2015 ، ص 32.

20 مروان قبلان ، الثورة والصراع على سورية : تداعيات فشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية ، سياسات عربية ، العدد 18، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016 ، ص 66 .

21 دالاس مورنينغ ، خطة " خط الأنابيب الأجنبي " هي ذات الأهمية ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، تموز 2009 ، متاح على الموقع : http : // www . Washington institute . org

22 مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا: تداعيات فشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 71 .

23 هشام آل قطيط ، المؤامرة المفتوحة على سوريا: كشف المخططات السوداء بالوثائق والأرقام ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، 2012 ، ص 215 .

24 يزن الحمصي ، سوريا / مساع قطرية لتأمين خط أنابيب إلى حمص ليتفرغ إلى أوربا : "الغاز" يرسم خريطة الحرب، صحيفة الاخبار، 21/10/2016: http://www.al-akhbar.com،متاح على الموقع

25 سورية ولعنة الغاز، المنتدى الاقتصادي السوري، 20/كانون الثاني/2016، متاح على الموقع :www syrainefiorg .

26 مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص 76 .

27 ناجي البستاني ، أنابيب الغاز : الوجه الآخر للصراع على سوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص 165 .

28 نورهان الشيخ ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط : هل تتجه روسيا إلى مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة ؟، مصدر سبق ذكره ، ص 118 .

29 سعد الله الفتيحي ، نظرة إلى السوق النفطي على المدى البعيد ، مجلة اراء حول الخليج، العدد 44، مركز الخليج للأبحاث ، 2008 ، ص 51 .

30 ريتشارد هاس ، وميجا ناو سليفان ، العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية ،ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2002 ، ص 36 .

31 يوسف علي عبد ، السياسة النفطية الإيرانية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، المؤتمر العلمي لمركز الدراسات الإيرانية ، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، نيسان ، 2002 ، ص 3 .

32 عبد الناصر سرور ، الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي ، آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 1 ، القاهرة ، 2012 ، ص 53.

33 ميشيل نوفل ، إيران القيمة الإستراتيجية ، شئون الأوسط ، العدد 49 ، بيروت 1996 ، ص 8 .

34 سامي عبد العزيز النعيم ، هل تستطيع إيران إغلاق مضيق هرمز؟، مجلة المحلية ، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق ، العدد 1569 ، يناير 2013 ، ص 17 .

35 Seyyed Hussein Moss avian , Iran Europe relations challenges and Opportuties , London &Ney York : Rontbeldg . 2008 . p154 .

36 Henry Stokowski & Patrick Chanson , Getting ready for a nuclear ready Iran < http: //www. Strat gicstudiesin statute . army . mil / defiles / pubb29 . pdf> p29

37 الخارجية الإيرانية : الحظر النفطي الغربي على إيران يهدد امن الطاقة العالمي ويخالف القوانين الدولية ،جريدة عكس الاتجاه ،متاحة على الرابط : https://www.aksaletgah.com/

38 بهاء عدنان السعبري ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد 11 أيلول العام 2001 ، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجية ، 2012، ص 45 .

39 حسين حافظ وهيب العكيلي ، الدور الوظيفي المركب لكل من تركيا وإسرائيل تجاه الغرب ، محطات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 105 , 2001 ، ص 210 .

40 محمد نور الدين ، التحالف التركي – الإسرائيلي وتأثيره في الأمن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ، العدد 105 ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص 42 .

41 جريدة الزمان 17/1/2011 ، العدد 3798، وكذلك : جريدة الشرق الأوسط 2011، العدد 11738 .

42 محمد نور الدين ، السياسة الخارجية ... أسس ومرتكزات ، في كتاب ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سبق ذكره ، ص – ص 137 – 138 .

43 Soner car away , the Amps under whiny victory , How the Election will change Turkish pities " www . foreign affairs . com , June 26 , 2011 .

44 نقلا عن : بول سالم ، تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه صوب المستقبل ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت ، متاح على الرابط: https://carnegie-mec.org/2010/05/24/ar-pub-40928

45 جياكومو لوشيا في ، سياسة الطاقة في الاتحاد الأوربي ، في كتاب المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة : انعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2006، ص 147.

46 جون دايار، الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة: شيحا ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008 ، ص 15

47 سليم علي ، تنشيط السلام : دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي ، دراسة تحليلية ، مركز بروكنجز، الدوحة ،2010، ص 2

48 حيدر سامي عبد ، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2017 ، ص – ص 57 – 70

49 . سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي – الصيني تجاه القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة السودان نموذجا ، مصدر سبق ذكره، ص 289

50 نجاة وزير اوغلو ، مقدمة التحديات البيئية وعصر ما بعد الوقود الاحفوري ، بحث في :كتاب المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة . الانعكاسات على منطقة الخليج العربي ، مجموعة مؤلفين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2006 ، ص 16

51 ليون هارد ، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، ترجمة: سعيد الحسنية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005 ، ص – ص 121 – 122 .

52 السيد أمين شلبي ، الولايات المتحدة صعود ام انحدار ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يوليو 2008 ، ص 221 .

53 عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 299, 2004، ص 12.

54 كين كوياما ، سياسات الطاقة في آسيا ، بحث في كتاب المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة الانعكاسات على منطقة الخليج العربي ، مجموعة مؤلفين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2006 ، ص 93 .

55 محمد جمال عرفه ، الدور الأمريكي في تشجيع جنوب السودان وأهدافه ، أفريقيا اليوم ، جريدة يومية الكترونية ، 31/8/2010 . متاح على الرابط : www Africa alyom com

56 تقرير مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة امن الطاقة ، موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012 ، الدوحة ، 2012 ، ، ص 11 .

57 سمير صارم ، صراع البحر القادم من أجل الغاز ، مجلة الفكر ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 2010، العدد 39، ص – ص 57 – 58 .

58 نقلا عن خير الدين نصر عبد الرحمن ، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد 56 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2001 ، ص 120 .

59 نايف علي عبيد ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ، دراسة في التطورات والعلاقات الخارجية 1990 – 2005 ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2007 ، ص 411 .

60 Anthony H . Cordesman , US strategic interests in the middle east and the proce 55 of regional change (center for strategic and international studies C . S . I . S , Washington, DC , 2006) P4 .

61 عصام نايف المجالي ، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 61 . واشرف سعيد العيسوي ، خليج القرن الواحد والعشرين نحو إستراتيجية أمنية شاملة ، كراسات إستراتيجية ، العدد 3 ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، لندن ، 1999 ، ص 25 .

62 أحمد طاهر ، استغلال ثروات بحر قزوين : الفرص والمعوقات ، السياسة الدولية ، العدد 180 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2010 ، ص – ص 169 – 168 .